الجمهورية العربية المتحدة

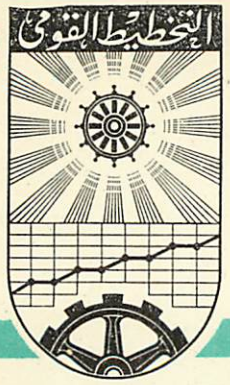

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٥٣٣)

أهمية
تخطيط التجارة الخارجية

الدكتور جرجس مرزوق

محاضرة القيت فى البرنامج التدريبى لموظفى
مكاتب التخطيط والمتابعة بوزارة الادارة المحلية

١٩٦٤/١٢/٣٠

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

أهمية

تخطيط التجارة الخارجية

محاضرة ألقاهـــا

السيد الدكتور جرجس عبـــده مـــرزوق

بمعهد التخطيط القومى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤

نظرا لان تخطيط وتنظيم التجارة الخارجية جزء لا يتجزأ من الخطة العامة للتنميـــة الاقتصادية فانه من المتعذر التحدث عن تخطيط التجارة الخارجية بمعزل عن خطة التنميـــة فى مجموعها . ولعله من المناسب أن نستهل المحاضرة بعرض موجز لنظم التخطيـــط والادارة فى الدول الاشتراكية .

وللتخطيط تعريف واسع يمتد من مجرد تحديد أهداف عامة يسعى الى تحقيقها بحوافـز ومشجعات مادية وأدبية الى وضع أهداف تفصيلية تقترن بخطط وبرامج تفصيلية لتنفيذهـــا . وتتبع الدول الرأسمالية النوع الاول من التخطيط وتسعى الحكومة الى تحقيق الاهداف المرجـــوة بوسائل غير مباشرة كالسياسة الضرائبية والسياسة الائتمانية وغيرها . بينما تطبق الـــدول الاشتراكية النوع الثانى فتضـع الحكومة خططا تفصيلية شاملة تستهدف تنفيذ قدر معين مـــن الاستثمارات وتحقيق زيادة معينة للناتج المحلى . ويمكن من الناحية النظرية تقسيم التخطيط الشامل بدوره الى نوعين رئيسيين . أولهما التخطيط المركزى . وثانيهما التخطيط السعرى .

ويتميز التخطيط المركزى بتركيز جميع القرارات الاقتصادية الخاصة بالانتاج والاستثمار والعمالة والاجور والاستهلاك والتصدير والاستيراد فى يد هيئة مركزية للتخطيط . وكما ذكـــر الاستاذ الدكتور فيدروفيكس (١) Prof. Dr. Z.Fedorowicz يوجه الاقتصاد القومـــى فى ظل نظام التخطيط والتنظيم المركزى بنفس الطريقة التى يدار بها مصنع أو شركة . فيقـــوم مجلس الادارة أو المدير العام باصدار قرارات مباشرة ملزمة الى الاقسام المختلفة والى العمـــال

---

1. The System of Planning in a Socialist Economy, Memo N° 505 published by the Institute of National Planning, Cairo, P.3.

تنظم عملية الانتاج تنظيما شاملا بما فيها تحديد انواع الوجبات الغذائية التى تقدم للعمال وأضاف الاستاذ فيدروفيكس ان تركيز جميع القرارات الاقتصادية فى يد لجنة مركزية للتخطيط يعنى اضطلاع هذه اللجنة بالمسئوليات والواجبات الاتية :

أ - تحديد خطة الانتاج بالتفصيل وذلك على اساس ما يتوافر من طاقات انتاجية ومواد اولية وقوى عاملة . واستنادا الى معدلات فنية للانتاج . كما تقوم اللجنة بوضع برامج تفصيلية لكل وحدة انتاجية تحدد كمية الانتاج ، ونوع الاستثمار ، ونظام العمل . وتلتزم الوحدات الانتاجية بتنفيذ هذه البرامج .

ب - توزيع جميع السلع والخدمات المنتجة بين وحدات الاقتصاد القومى شاملة للقطاع العائلى اى قطاع الاستهلاك وبهذا لا تترك للمستهلكين اية حرية فى اختيار السلع والخدمات .

وأضاف الاستاذ الدكتور فيدروفيكس ان التخطيط الشامل للنشاط الاقتصادى لا يتيسر تطبيقه الا بصورة مادية بشرط أن يصحب ذلك اصدار تعليمات مباشرة الى الوحدات الانتاجية تحدد كمية الانتاج والمعدلات الفنية المستخدمة فيه ،والعمالة مقدرة بوحدات كمية معينة .

ويتم تحديد العلاقة بين الكميات المنتجة من السلع وما تتطلبه من سلع وخدمات وسيطة ، او بين الكميات المنتجة واستخداماتها عن طريق معادلات فنية توضح أثر الزيادة فى انتاج سلع ما على انتاج او استيراد السلع الاخرى . اما تنسيق الانتاج وتوزيعه بين الاستخدامات البديلة بما فيه التجارة الخارجية فيتم عن طريق اعداد حسابات للموازين السلعية توازن الطلب على كل سلعة مع المعروض منها . ويمثل الطلب كمية الاستهلاك العائلى + الاستهلاك الحكومى + مستلزمات الانتاج + الاستثمار العينى الزيادة فى المخزون + كمية الصادرات + اما العرض فيتمثل فى كمية الانتاج المحلى + النقص فى المخزون السلعى + الكمية المستوردة . ولا تستهدف هذه الموازين معادلة العرض مع الطلب فحسب ،بل وتوزيع الكمية المعروضة بين الاستخدامات البديلة .

ومن الواضح ان جهاز الثمن لا يضطلع فى ظل هذا التخطيط الكلى او المركزى بدور

رئيسى فى توزيع الموارد المتاحة بين الاستخدامات البديلة اذ يقتصر دوره على اسواق السلع الاستهلاكية وحدها . فالقيم التى ترد فى حسابات الموازين المادية انما تستند الى اسعار حسابية ثابته .

وبعبارة اخرى لا يتطلب التخطيط المركزى وجود وسائل للدفع يتم عن طريقها تسوية المعاملات بين القطاعات المختلفة ، لان التعامل يتم بصورة عينية ويقتصر استخدام وحدات النقد على مجرد المحاسبة بقصد التجميع والتحليل ،ومن ثم لا يتم ربط الخطة المادية بخطة مالية تنظم تدفق السلع والخدمات بين وحدات الاقتصاد القومى بما فيها القطاع العائلى .

وقد ذكر الاستاذ الدكتور فيدروفيكس ان هذا النظام غير عملى ولا تطبقه الدول الاشتراكية نظرا لما ينطوى عليه من مخاطر ، لانه مهما أوتيت لجنة التخطيط المركزية من علم وحكمة فانها لا تستطيع ان تجمع البيانات التى تمكنها من اتخاذ قرارات سليمة تنظم الانتاج والاستخدام فى الدولة . وحتى اذا توافرت لها البيانات اللازمة على استحالتها فانها لن تستطيع استخدامها استخداما سليما لتفادى الوقوع فى الخطاء الجسيمة عند اعداد الموازين المادية . يضاف الى ذلك ان البيروقراطية سوف تعوق حتما عملية التنفيذ الامر الذى يؤدى فى نهاية الامر الى استنفاذ الكثير من الموارد المادية والبشرية فى انتاج سلع وخدمات لا تتفق ورغبات المستهلكين وبالتالى لا تمثل الاستخدام الامثل للموارد المحدودة المتاحة .

وأضاف الاستاذ الدكتور فيدروفيكس ان نظام التخطيط المركزى الشامل فى التنفيذ والادارة يتعارض تعارضا بينا مع الهدف الاسمى للاشتراكية ، وهو تحقيق اكبر قدر من المنفعة الجماعية من الموارد المادية والبشرية المتاحة لا لصعوبة اتخاذ القرارات السليمة فحسب بل ولان هذا النظام يعنى من واقع الامر الغاء حرية المستهلكين فى اختيار السلع والخدمات التى يرغبون فيها .

نظام التخطيط السعرى :

السمة الاساسية للتخطيط السعرى هى مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . ويقتصر دور جهاز التخطيط هنا على وضع اهداف خطة التنمية الاقتصادية وعلى مجرد اتخاذ السياسات غير المباشرة

لتحقيقها كتحديد الاسعار والمهايا والاجور والمكافآت السنوية والضرائب وأسعار الفائدة ، ووضع نظام للمشاركة فى الربح ، والمكافآت التشجيعية وغيرها من الوسائل غير المباشرة التى تستهدف حفز الوحدات الانتاجية والعاملين فيها على الانتاج والاستهلاك فى نطاق الاهداف المحددة فى خطة التنمية الاقتصادية . ومع أن خطة التنمية الاقتصادية تعد بصورة شاملة وتفصيلية ، كما هو الحال فى ظل نظام التخطيط المركزى ، الا ان التنفيذ هنا لا يستند الى تعليمات وخطط تفصيلية مباشرة تلتزم بتنفيذها الوحدات الانتاجية . وبمعنى آخر تترك للوحدات الانتاجية ولجمهور المستهلكين حرية كبيرة فى اتخاذ وتنفيذ ما يرونه من قرارات ، ويقتصر دور جهاز التخطيط على اتخاذ السياسات التى تحاول توجيه هذه القرارات الى الاهداف المطلوبة .

ونظرا لان هذا النظام لا يستند الى تعليمات او الى خطط فرعية تفصيلية مباشرة تنظم النشاط الاقتصادى للوحدات الاقتصادية وفقا للخطة ، فانه يتعين فى هذه الحالة ربط الاهداف الكمية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطط الوحدات الانتاجية ذاتها وذلك عن طريق خطة مالية تنظم تدفق القوة الشرائية او الطلب الفعال فى الاتجاهات المرجوة .

وتعتبر الخطة المالية الوسيلة الرئيسية لتنفيذ الخطة الاجمالية الكمية للتنمية الاقتصادية وتتضمن الخطة المالية ميزانية الموارد النقدية والاستخدامات للقطاع العائلى (قطاع الاستهلاك) وميزانية الدولة ، والخطة الائتمانية . ويتم ربط هذه الخطط الثلاث بالاهداف العامة الواردة فى خطة التنمية الاقتصادية عن طريق تقدير كمية الانتاج المستهدفة فى الخطة بالاسعار الجارية والمقدرة فى جداول المدخلات والمخرجات بالاسعار الثابتة . وبطرح صافى قيمة المخزون السلعى من قيمة الانتاج بالاسعار الجارية وأخذ الفرق بين الصادرات والواردات فى الاعتبار يتم تقدير قيمة المبيعات المستهدفة . ويتم كذلك استنادا على جداول المدخلات والمخرجات تقدير الاستهلاك الوسيط بالاسعار الجارية . وبطرح قيمة الاستهلاك الوسيط من قيمة الانتاج تقدر الزيادة المتوقعة فى القيمة المضافة وهى تساوى قيمة الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية .

والخطوة التالية هى توزيع الناتج المحلى او القيمة المضافة بين الاستخدامات البديلة من استهلاك عائلى وعام واستثمار حكومى وخاص . ويتم هذا التوزيع عن طريق توزيع الدخل القومى بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة بحيث يختص كل قطاع بدخل نقدى يساوى قيمة السلع والخدمات المتاحة له فى اطار الخطة .

مراحل التخطيط الشامل : (١)

نمط تنبرجن الاول (Tinbergen's Original Stage Method)

يفترض الاستاذ تنبرجن أن الحكومة حددت مسبقا معدل النمو المرغوب فيه سواء بالنسبة للدخل القومى فى مجموعه أو بالنسبة لدخل الفرد . والخطوة التالية هى تقدير الاستثمارات فى تكوين رأس المال العينى اللازمة لتحقيق معدل النمو المقرر استنادا على معدلات رأس المال الى القيمة المضافة . واذا حددت الحكومة كذلك القروض والتسهيلات الائتمانية المتوقع الحصول عليها من الخارج فان مقدار المدخرات المطية اللازم تحقيقها يمكن الوصول اليه بطرح المبالغ المتوقع اقتراضها من الخارج من اجمالى الاستثمارات العينية المقدرة . واذا تم التنبؤ بمقدار الاستهلاك العام والعائلى فأن الخطوة التالية هى تحديد الزيادة المسموح بها فى الدخل المتاح للانفاق العائلى وبالتالى الاستهلاك الخاص وأخيرا يتم تقدير الزيادة المطلوبة فى المدخرات العامة . ويمثل الدخل المتاح للانفاق العائلى الدخل القومى الصافى مطروحا منه ايرادات الحكومة ، اما المدخرات العامة (الحكومية) فتمثل ايرادات الحكومة مطروحا منها الاستهلاك الحكومى او الانفاق الجارى لميزانية الخدمات .

ويتم اعداد هذه التقديرات اما بالنسبة لسنوات الخطة الخمس فى مجموعها أو بالنسبة لكل سنة على حدة .

---

(١) Basedon Professor Bent Hansen, Lectures in Economic Theory, and Revised Edition, Part 11, the Theory of Economic Policy and Planning, Pages 122-150.

نمط تشينرى وبرونو (Chenery and Bruno)

اقترح الاستاذان تشينرى وبرونو نمطا مختلفا لا يفترض قيام الحكومة مسبقا بتحديد معدلات النمو المطلوبة ، وهدف النمط المقترح هو تقدير الحدود التى يتعين على الحكومة مراعاتها قبل وضع الاهداف لنمو الدخل القومى والاستهلاك العام والخاص والاستثمارات المطلوبة . وميزة هذا النمط هو تقدير الحدود والامكانيات المتوفرة أولا حتى تكون محل نظر الحكومة قبل اتخاذ قرارها النهائى فى شأن معدلات النمو . وبمعنى آخر فأن نمط الاستاذ تشينرى وبرونو لا يتطلب تحديد الاهداف او الرغبات العامة داخل الحدود التى يكشف عنها دراسة الامكانيات المادية والبشرية المتوافرة فى البلاد .

التخطيط على مستوى القطاعات :

بعد أن يتم تحديد الاهداف الاجمالية للنمو على النحو السالف الاشارة اليه سواء استندنا الى نمط تنبرجن او نمط الاستاذين تشينرى وبرونو ، فان الخطة التالية هى تقدير معدلات النمو بالنسبة لقطاعات الاقتصاد القومى المختلفة . والمشكلة الاولى هى تقدير الطلب النهائى فى النموذج الخاص بالمدخلات والمخرجات . وكما ذكرنا سابقا يتم فى المراحل الاولى تحديد الزيادة المسموح بها فى الدخل المتاح للانفاق العائلى . وبتطبيق تقديرات مرونات الطلب بالنسبة للدخل يمكن تقدير الطلب على السلع الاستهلاكية التى تتجهها القطاعات الاقتصادية المختلفة . اما الطلب الحكومى على السلع والخدمات فيتم تحديده ، اما كهدف او استنادا على معدلات المرونة التى تربط بين الزيادة فى الدخل القومى والزيادة فى الاستهلاك العام . ويلى ذلك تقسيم الاستثمارات المطلوبة الى قسمين أولهما خاص بالسلع الرأسمالية المنتجة محليا والثانى خاص بالسلع الرأسمالية التى يتعين استيرادها . ويأتى بعد ذلك التنبؤ بقيمة الصادرات المتوقعة استنادا على الطاقة الانتاجية المحلية . وعندئذ يتم تقدير اجمالى الطلب النهائى (المحلى والخارجى) .

واستنادا على نموذج المدخلات والمخرجات يتم بعد ذلك تقدير انتاج القطاعات المختلفة ومقدار العمالة المطلوبة ، كما يتم تقدير السلع الوسيطة اللازمة لتحقيق الانتاج المتوقع سواء منها ما ينتج محليا او ما يتم استيراده من الخارج .

وبانتهاء هذه المرحلة يكون جهاز التخطيط قد انتهى الى تقدير قيمة الصادرات المتوقعة وقيمة الواردات اللازمة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة . وهنا يقوم جهاز التخطيط بالمقارنة بين قيمة الصادرات المتوقعة والواردات اللازمة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ، ويمثل الفرق مضافا اليه التسهيلات الائتمانية المتوقعة الموارد المتاحة من العملات الاجنبية لاستيراد السلع الاستهلاكية فاذا كان المتاح أقل من القدر المقدر استيراده تعين اعادة التقديرات عدة مرات بتعديل أهداف الانتاج لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة لزيادة الانتاج من السلع الاستهلاكية الى الحد المقرر فى تقديرات الأهداف الاجمالية . ويحدث نفس الشيء ايضا اذا تبين أن الاستثمارات العينية المقدرة استنادا على معدلات راس المال الى القيمة المضافة بالنسبة لكل قطاع واللازمة لتحقيق اهداف الانتاج تجاوز الاستثمارات المحددة فى الخطة الاجمالية ، ففى هذه الحالة تعاد التقديرات عدة مرات حتى يصل مجموع الاستثمارات اللازمة لقطاعات الاقتصاد القومى المختلفة الى مايقرب من الاستثمارات المقدرة بصفة اجمالية فى الخطة .

وبعد أن تنتهى موازنة المقدر انتاجه من السلع الخدمات الاستهلاكية بالمجموع المحدد اجمالا فى الاطار العام للخطة ، وموازنة الاستثمارات العينية اللازمة لكل قطاع مع المجموع الكلى المحدد اجمالا فى الاطار العام ، فأن الخطوة التالية هى اختيار المشروعات الفردية المراد تنفيذها لكل قطاع وذلك فى حدود المجموع المحدد لكل قطاع على حدة . ويتم اختيار المشروعات الفردية على أسس قواعد معينة منها تحقيق اكبر قدر من القيمة المضافة او العمالة او زيادة الصادرات لتحقيق التوازن بالقدر المنشود فى ميزان المدفوعات .

وقد ذكر الاستاذ بنت هانسن ملاحظات اربعة على مراحل التخطيط المشار اليها :—

اولا : تنطوى هذه المراحل على عمليات تقريب بدائية .

ثانيا : لايمكن الحكم بان عملية الموازنة التى يتم الوصول اليها تكفل الحل الأمثل لمشكلة التجارة الخارجية . فواضح ان هذه الطريقة فى التخطيط لاتراعى الكفاية الانتاجية بصورة آلية ، ولاتكفل اختيار المشروعات ذات الميزات النسبية فى التجارة الخارجية ، وان كان يحتمل من جهة اخرى أنها قد تكفل بصورة بدائية وغير دقيقة اختيار المشروعات ذات الميزات النسبية الكبيرة فى التجارة الخارجية وذلك نتيجة لعاملين رئيسيين ، اولهما ان طريقة التخطيط هذه تفترض ان قطاعات الاقتصاد القومى الحالية تراعى الميزات او التكاليف النسبية بالنسبة للتجارة الخارجية ، وهو افتراض لا يختلف عن الواقع بالنسبة لبعض الدول النامية التى لاتفرض ضرائب جمركية مرتفعة تستهدف حماية الانتاج المحلى نظرا لعدم نمو الصناعة المحلية . والعامل الثانى يتصل بعمليات التقريب والتعديلات التى تتم بقصد الموازنة وتستهدف هذه التعديلات استغلال الطاقات المحلية المعطلة والموارد الطبيعية غير المستغلة . وفى رأى الاستاذ هانسن انه قد تكمن فى هذه القطاعات بالذات ميزات نسبية كبيرة يتعين استغلالها .

ثالثا : ان اختيار المشروعات المثلى مشكوك فيه لان الاختيار يقتصر على مشروعات كل قطاع على حدة نتيجة لأن مجموع الاستثمارات المحددة لكل قطاع يتم تحديدها مسبقا . ومن ثم فأن المشروعات الفردية المختارة قد لاتمثل امثل اختيار بالنسبة للمشروعات المتوفرة فى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة فى مجموعها .

وأضاف الاستاذ هانسن انه لهذا الغرض اوصى الاستاذ تنبرجن بتعديل قيمة الاستثمارات المقدرة لكل قطاع عند عملية اختيار المشروعات الفردية وتقويمها وهو مايتطلب اعادة دراسة الخطة برمتها عدة مرات .

رابعا : وان كانت هذه الطريقة بدائية الا ان هذا لايمثل عيبا خطيرا نظرا لأن الاستاذ تنبرجن اقترحها لتلائم الدول النامية الى لاتتوفرلها البيانات والاحصائيات التفصيلية اللازمة لتطبيق طريقة امثل . ومن أسف ان التطبيق العملى لهذه الطريقة بالرغم من قصورها أثبت الحاجة الى بيانات واحصائيات ابعد بكثير من البيانات المتوفرة فى الدول النامية . ولقد حفز ذلك الاستاذ تنبرجن على ان يقترح فى سنة ١٩٦٣ طريقة للتخطيط تتطلب بيانات أقل اتساعا ولكنها تراعى فى ذات الوقت بصورة آلية مشكلة التكاليف النسبية والكفاية فى الانتاج والتجارة الخارجية .

النمط المعدل لتنبرجن

يتم تحديد الاهداف الاجمالية على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعة بذات الطريقة التى سلف الاشارة اليها . وعلى اثر ذلك ينتقل جهاز التخطيط مباشرة الى دراسة المشروعات الاستثمارية الفردية بدلا من توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة .

وقد قسم تنبرجن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى الى قسمين الاول خاص بالقطاع الدولى وهو يتضمن صادرات وواردات القطاع ، والثانى خاص بالقطاع المحلى الذى يتضمن الانتاج والاستهلاك المحلى ، ومثال هذا القطاع الاخير هو المبانى السكنية والنقل الداخلى والكهرباء وغيرها من الخدمات المحلية . وواضح ان كل القطاعات المنتجة للسلع تعتبر قطاعات دولية ومثال ذلك الزراعة والصناعة والتعدين . ويرى الاستاذ تنبرجن ضرورة معرفة الكتلة الاستثمارية وهى تمثل المشروع الاستثمارى بالاضافة الى الاستثمارات المكملة له . فمثلا يحتاج مشروع انتاج السماد الى مشروع لانتاج الكهرباء وشق الطرق ومبانى العمال وهذه المشروعات

كلها تعتبر كتلة استثمارية واحدة . ولتقدير الكتلة الاستثمارية يقترح تنبرجن تطبيق جداول شبيهة بجداول المدخلات والمخرجات وهى توضح زيادة الطاقة الانتاجية التى تنبثق من المشروع الاستثمارى الأصلى . والغرض من هذه الجداول هو معرفة أثر الزيادة فى انتاج القطاع الذى ينفذ المشروع الأصلى على انتاج القطاعات الأخرى . وبمقارنة الزيادة فى الطاقات الانتاجية المتوافرة وماتنتجه يمكن تقدير المشروعات الاضافية اللازمة للمشروع الأصلى . وهكذا يمكن تقدير الكتلة الاستثمارية فى مجموعها . وعلى اثر ذلك يجرى تقويم كل كتلة استثمارية على حدة وذلك على اساس حساب متوسط مرجح لما تتضمنه من فوائد سواء منها ماتمثل فى زيادة الانتاج او العمالة او التصدير اوغيرها من الأهداف . ويتم مقارنة المتوسط المرجح للكتل الاستثمارية المختلفة توطئة لاختيار أنسبها .

وأضاف تنبرجن ان تقدير الزيادة فى الدخل المترتبة على تنفيذ كتلة استثمارية معينة تتطلب معرفة سعر المنتجات النهائية ومستلزمات الانتاج . ونظرا لانه يتعين ان تعكس الأسعار الندرة النسبية للسلع المنتجة والوسيطة ، فانه يفضل تقويم المشروعات فى القطاع العالمى على اسعار الاسعار العالمية (الواردات مقدرة سيف والصادرات مقدرة بالغوب) . وقد ذكر الاستاذ بنت هانسن ان لهذا الاجراء اهمية بالغة بالنسبة لبلد كالجمهورية العربية المتحدة حيث تختلف الاسعار المحلية اختلافا بينا عن الاسعار العالمية نتيجة للرقابة على الصادرات والواردات مضافا اليها الضرائب الجمركية التى تستهدف حماية الصناعات الناشئة وموازنة ميزان المدفوعات .

وأضاف الاستاذ هانسن ان اقتراح تنبرجن الخاص باستخدام الاسعار العالمية فى تقويم المشروعات الدولية لاشك يكفل الكفاية فى الانتاج والتجارة والاستثمار فى تكوين راس المال العينى . ولهذا فان مقترحات تنبرجن تمثل خطوة كبيرة للأمام . فهى تكفل استثمار الموارد المحدودة فى المشروعات الاكبر فائدة والاكثر ميزات نسبية فى التجارة الدولية .

وذكر الاستاذ هانسن ان طريقة الاستاذ تنبرجن فى تقويم المشروعات تتطلب تحديد أسعار للصرف تكفل التوازن فى ميزان المدفوعات خلال فترة الخطة . وهذا يعنى انه الى جانب اختيار الكتل المثلى للمشروعات تجرى محاولة التحديد سعر صرف يساعد فى تحقيق التوازن المنشود فى ميزان المدفوعات . وهنا يواجه جهاز التخطيط بعض الصعوبات فى تحديد سعر الصرف المناسب لتحقيق التوازن المنشود . ولا شك ان اختيار سعر الصرف المناسب عملية معقدة لابد وأن تستند على التخمين المبنى على بعض البيانات الاولية .

أنمطه الاستاذ فريش (Frisch's Decision Models)

اقترح الاستاذ فريش عددا من النماذج لتخطيط التنمية الاقتصادية احدها خاص بالجمهورية العربية المتحدة .[1] والسمة الاساسية لهذه النماذج هى ربط سنوات الخطة بعضها ببعض عن طريق الاستثمارات . وتمثل هذه النماذج خطوة فى الاتجاه السليم لان تنفيذ الاستثمارات وبالتالى زيادة الطاقة الانتاجية يتطلب عدة سنوات قبل بدء الانتاج . وتوزع نماذج فريش المصروفات الاستثمارية للمشروعات المختلفة على مدار سنوات الخطة وعلى السنوات السابقة واللاحقة عليها كما تقسمها بحسب تاريخ بدئها فى الانتاج بعكس نموذج تنبرجن الذى يفترض ان الاستثمارات تأتى بالعائد فى ذات الوقت ، وهو افتراض غير سليم .

وقد اوصى الاستاذ فريش عند اعداد خطة التنمية الاقتصادية بمراعاة عدة اعتبارات اساسية ، منها الزيادة فى الدخل القومى ، وتفادى الاختلال فى ميزان المدفوعات ، ومستوى الاستهلاك الخاص (افترض الاستاذ فريش ان الاستهلاك العام فى الدول الصغيرة لا يجاوز ١٠٪ من الاستهلاك

1) Prof. Ragnar Frisch, Planning for the United Arab Republic, l'Egypte Contemporaine, July 1964, N° 317, P.5-17

الخاص ومن ثم يمكن تجاهله) . واكد الاستاذ فريش الارتباط الوثيق بين هذه الأهداف بعضها البعض وذكر انه يمكن تقدير الحد الاقصى للعجز فى ميزان المدفوعات المترتب على سياسة استثمارية واستهلاكية معينة .

وأشار الى أن هناك اعتقادا خاطئا بأنه اذا تم انتاج محلى للسلع والخدمات المطلوبة للاستثمار والاستهلاك فانه يمكن تفادى الاختلال فى ميزان المدفوعات . وأكد ضرورة دراسة الآثار غير المباشرة على ميزان المدفوعات المترتبة على الزيادة فى الانتاج المحلى .

وأضاف انه كما يمكن بمعادلات رياضية تقدير الحد الأقصى للعجز فى ميزان المدفوعات المترتب على سياسة استثمار واستهلاك معينة ، فانه يمكن بالطريقة العكسية تقدير السياسة الاستثمارية والاستهلاكية المترتبة على عجز معين فى ميزان المدفوعات . واضاف انه كلما قل الحد الأقصى للعجز فى ميزان المدفوعات كلما تعين خفض حجم الاستثمار والاستهلاك ، وكلما امكن خفض الاستهلاك العام والخاص كلما قل العجز فى ميزان المدفوعات ، او امكن تنفيذ قدر اكبر من الاستثمارات العينية وبمعنى آخر فأن هناك ارتباط بين الزيادة فى الدخل والاستثمار والاستهلاك وبين العجز فى ميزان المدفوعات .

ويستهدف الاستاذ فريش من ابراز هذه العلاقة تمكين الحكومة من اختيار مزيج أمثل للاهداف فى نطاق الحدود التى تفرضها العلاقة بين الزيادة فى الدخل والاستثمار والاستهلاك والعجز فى ميزان المدفوعات . ويمكن ان تضاف الى ذلك أهداف اخرى تختص بالعمالة وغيرها .

خلاصة النتائج

يوضح العرض السابق ان خطة التجارة الخارجية جزء لا يتجزأ من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وذلك للارتباط الوثيق بين الزيادة المتوقعة فى الموارد المتاحة والتى تتمثل فى النتائج

المحلى مضافا اليها الواردات من جهة ، وبين الزيادة فى الاستخدامات التى تتضمن الاستهلاك العام والخاص والاستثمار العينى والتصدير من جهة أخرى . فالزيادة فى الاستخدامات ومنها التصدير لابد وأن تساوى الزيادة فى الموارد المتاحة والتى تتمثل فى الناتج المحلى مضافا اليه الواردات . وتستند نماذج التخطيط جميعها سواء منها ماينبنى على الموازين المادية ، او انمطة تنبرجن ، او تشينرى وبرونو ، أو فريش على هذه العلاقة .

وهنا يجدر التوضيح بأن العلاقة بين الموارد المتاحة واستخداماتها أكثر تعقيدا مما يبدو من ميزان الموارد المتاحة والاستخدامات او أنمطة التخطيط المختلفة بخلاف الموازين المادية . ومرجع هذه الظاهرة الى عدم مرونة الموارد المتاحة وبالتالى صعوبة استخدامها فى الأغراض البديلة المختلفة . فلن يعنى مثلا خفض الاستهلاك العام والخاص بمقدار معين امكان تحقيق الزيادة المستهدفة فى الناتج المحلى مالم يزيد الطلب الأجنبى على المنتجات المحلية بقدر يعوض النقص فى الطلب المحلى المترتب على خفض الاستهلاك الداخلى . كذلك لايؤدى خفض الاستهلاك المحلى بمقدار معين الى زيادة المدخرات المحلية وبالتالى تنفيذ الاستثمارات العينية المستهدفة فى خطة التنمية الاقتصادية بنفس هذا المقدار . فلايمكن مثلا تحويل مصانع السلع الاستهلاكيه الى انتاج سلع رأسمالية . ومن هنا تنبثق أهمية الصادرات والواردات . فاذا لم تنجح الدولة فى تصدير الفائض من المنتجات المحلية فانها لاتستطيع الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المطلوبة لتنفيذ المشروعات المعينة فى خطة التنمية . ويشير هذا الى العلاقة الوثيقة بين الصادرات والمدخرات المحلية المتاحة فى الدول النامية باعتبار أن هذه الصادرات هى الوسيلة الرئيسية لتحويل الفائض من الانتاج المحلى الى عملات أجنبية تستخدم فى شراء العدد والآلات اللازمة لتنفيذ الخطة . حقيقة أن الادخار والاستثمار المحققان يتعادلان دائما تطبيقا للقاعدة التى تقول فى جوهرها أن مالم ينفق فهو يدخر

ومالم يستهلك فهو مستثمر . كما أوضح اللورد كينز ، ومن ثم فانه يمكن زيادة المخزون السلعى وهو جزء من الاستثمار العينى على حساب الاستهلاك المحلى . وهنا تتحقق زيادة فى كل من المدخرات المحلية والاستثمار العينية المتمثلة فى المخزون السلعى . الا أن الزيادة فى المخزون السلعى ، وهو استثمار عقيم ، لايضيف الى الطاقة الانتاجية فى البلاد ـ بل ويترتب عليها حتما انكماش اذا عجزت السوق المحلية عن استيعابها ـ وهكذا تبرز أهمية زيادة الصادرات باعتبارها الوسيلة الفعالة لاضفاء المرونة اللازمة على المدخرات المحلية المتاحة والمتمثلة فى الفائض من الاستهلاك المحلى وبالتالى امكان استخدامها فى تنفيذ المشروعات المعينة فى خطة التنمية الاقتصادية .

وأنه وان أمكن لروسيا السوفيتية بفضل مايتوافر لديها من موارد طبيعية ضخمة وسوق محلية واسعة تفادى هذا الموقف الحرج بتركيز استثماراتها فى المراحل الأولى على انتاج السلع الرأسمالية الا أنه نظرا لعدم توافر مثل هذه الموارد الطبيعية الضخمة والاسواق المحلية المتسعة للدول النامية منفردة فأنها لاتستطيع انتهاج مثل هذه السياسة دون تضحية بالغة ، وذلك لأن انتاج السلع الرأسمالية سوف يتطلب فى هذه الحالة الانتظار لسنوات طوال نسبيا قبل تحقيق زيادة فى الانتاج المحلى من السلع الاستهلاكية اللازمة لرفع مستوى معيشة السكان . يضاف الى ذلك أن ضيق الأسواق المحلية وصعوبة تصدير السلع الرأسمالية قد يعوق التركيز على انتاجها .

ولقد نجح وفد الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر العالمى للتجارة والتنمية الذى عقد أخيرا فى جنيف فى ابراز هذه الحقيقة وفى تأكيد الأثر السيئ على الاقتصاد العالمى من استمرار الدول الصناعية الرأسمالية فى اتباع سياسة تحد من صادرات الدول النامية وبالتالى من امكانها تعبئة وزيادة المدخرات المحلية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية . واوضح المؤتمر أن استمرار هذه السياسة سوف يدفع حتما الدول النامية الى انتاج نفس سياسة الاتحاد السوفيتى التى تستهدف انتاج المصانع محليا بدلا من استيرادها الأمر الذى يعنى عدم تركيز كل دولة من دول العالم فى انتاج المنتجات التى تتمتع فى انتاجها بميزات نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول

مع مافى ذلك من فوائد تعود على دول العالم المصدرة والمستوردة على حد سواء .

ولقد فرضت العوامل التاريخية والاستعمارية على الدول النامية التأخر فى البدء بمرحلة الانطلاق مما انعكس اثره على جودة منتجاتها بالنسبة لمنتجات الدول الصناعية وهومايتطلب ضرورة منح منتجات الدول النامية نوعا من التفضيل فى اسواق الدول الصناعية كما تحتاج الدول النامية الى حد ادنى من القروض والتسهيلات الائتمانية والمساعدات المالية تمكنها بالاضافة الى حصيلة الصادرات من تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فى ميقاتها . ويتعين أن تتصف هذه المساعدات بالاستمرار وأن ترتبط بمشروعات التنمية الاقتصادية وأن تتصف كذلك بالمرونة بحيث تزيد عند نقص حصيلة الصادرات عن المستهدف فى خطط التنمية لاسباب قهرية وتقل بزيادة الحصيلة عن المستهدف .

ولايعنى هذا أن يقل مايتعين على الدول النامية بذله من جهد لدفع عجلة التصدير وذلك باختيار أمثل المشروعات واكثرها انتاجا ، ورفع انتاجية العامل سواء بالنسبة لكمية الانتاج او القيمة المضافة او بالنسبة لوحدة الأجر ، لأن هذا هو السبيل الوحيد لمنافسة المنتجات الأجنبية فى الاسواق الخارجية ، خاصة وقد اكدت الدول النامية أن مسئولية التنمية الاقتصادية تقع فى المقام الاول على عاتق ابنائها .

ومع السعى الجاد لزيادة الصادرات يتعين على الدول النامية خفض الواردات الاستهلاكية الى أقل قدر مستطاع لتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة . وتبرز اهمية التقشف الشديد فى استخدام العملات الاجنبية المتاحة اذا راعينا أن المستخدم فى استيراد السلع الرأسمالية من الخارج يمثل نحو ثلث تكلفة المشروعات الانتاجية فى المتوسط ، ومن ثم فان نقص المتاح من العملات الاجنبية لاستيراد السلع الرأسمالية يعنى بالضرورة خفض المشروعات الانتاجية المقررة فى خطط التنمية بنحو ثلاثة امثال النقص فى العملات الاجنبية المتاحة لاستيراد

السلع الرأسمالية . ونلاحظ نفس الظاهرة كذلك بالنسبة للواردات من السلع الوسيطة التى يؤدى نقص المتاح لاستيرادها الى خفض الناتج المحلى وبالتالى الدخل القومى بنسبة القيمة المضافة الى مستلزمات الانتاج المستوردة . فاذا كان الوارد من الصوف الخام مثلا يمثل ثلث قيمة الانتاج النهائى من المنسوجات الصوفية فان خفض المتاح من العملات الأجنبية لاستيراد الصوف الخام بجنيه واحد يعنى خفض الناتج المحلى بجنيهين وهو الفرق بين الانتاج النهائى وقيمته ثلاثة جنيهات ، والاستهلاك الوسيط وقيمته جنيها واحدا .

ولا يعنى خفض الدخل المحلى فى هذه الحالة بمثل قيمة النقص فى المستورد من الصوف الخام سوى أن عبء التقشف يقع فى هذه الحالة مضاعفا ، بمعنى ان توفير ما قيمته جنيها واحدا من الواردات من الصوف الخام يعنى خفض الدخل والناتج المحلى وبالتالى الاستهلاك بضعف قيمة النقص فى الواردات . وهكذا يبين مدى الجهد المضاعف الذى تتحمله الدول النامية فى سعيها لزيادة مدخراتها المحلية .

ويوضح ما سبق اهمية تخطيط التجارة الخارجية للدول النامية على اسس سليمة . ويشير هذا الى اهمية النمط الثانى لتنبرجن (بشرط تعديله على نمط فريشر لربط الاستثمارات بسنوات الخطة) وتمشيه الى حد كبير مع ظروف الدول النامية والدور الرئيسى الذى تضطلع به التجارة الخارجية بالنسبة لها . ولا يعنى نمط تنبرجن المعدل سوى ضرورة التعمق فى دراسة مشروعات التصدير على اساس الاسعار العالمية والطلب الخارجى وذلك لأن اى انحراف فى تحقيق القدر المطلوب من العملات الأجنبية يؤدى كما أسلفنا الى عواقب وخيمة لا بالنسبة لتنفيذ مشروعات الخطة فحسب ، بل وبالنسبة لمستوى الناتج القومى فى مجموعه .